



www.mecsaj.com/ar/

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)

العدد الواحد والخمسون (تموز) 2022

ISSN: 2617-9563

التفسير النبوي للقرآن الكريم بين الكم والكيف

د. الطاهر عبد الرزاق الطاهر مسّلم

محاضر في كلية العلوم الشرعية - سوق الجمعة، - قسم أصول الدين - جامعة طرابلس - ليبيا

T.MSALLEM@uot.edu.ly

Tahermesallem@gmail.com

+218913217111

الملخص

اهتم العلماء والمحققون قديماً وحديثاً بالسنة النبوية الشريفة عموماً، وما يتعلق بتفسير النبي ﷺ للقرآن الكريم خصوصاً، فالسنة النبوية الصحيحة هي المصدر التشريعي الملازم لكتاب الله -تعالى- التي لا تنفك عنه، فهي التي بينت مجمله، وخصصت عمومه وقيدت مطلقه في كثير من المواضع، وهذا معلوم بالتتابع والاستقراء، ولا يجحد هذا المبدأ إلا منكرو السنة ومن حذا حذوهم، ويقصد الباحث بـ"الكَمّ" في عنوان البحث: المقدار الذي فسره النبي ﷺ للقرآن الكريم، أما الكيف؛ فيُقصد به كيفية التعامل مع النص النبوي المفسر للكتاب؛ هل يُعتبر ناسخاً في بعض المواضع، ومبيناً في مواضع أخرى، أم أن السنة لا تنسخ الكتاب؟، وخالصة البحث؛ بطلان قول الادعاء الذي يقول بتفسير النبي ﷺ للقرآن كله، والصواب: أنه ﷺ لم يفسر القرآن كله، بل بعضه فيما وافق الضرورة واحتاج الناس لتأويله، وبخاصة فيما يتعلق بالاعتقاد الذي هو الأصل الأول من أصول الإسلام وثوابته، وما يتعلق بالعبادات والشعائر، فكله نقل إلينا بالتواتر من سنة الرسول ﷺ قولاً وفعلاً وتقريراً، فسنته بينت وفصلت مجمل كتاب الله تعالى، وما سوى ذلك؛ فقد فتح باب الاجتهاد للسلف الأوائل وعلماء الأمة في تأويل معاني القرآن والاجتهاد ودراسة معانيها، كاختلافهم في معنى القرء، وأما ما يتعلق بنسخ القرآن بالسنة؛ فالراجح أن لا مانع منه إذا صح الحديث عن النبي ﷺ، لكن لم نر مثلاً صح في هذا، والله الموفق.

الكلمات المفتاحية: التفسير النبوي، تفسير القرآن بالسنة، مراجع تفسير الكتاب بالسنة، حجية السنة، نسخ القرآن

بالسنة



www.mecsaj.com/ar/

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)

العدد الواحد والخمسون (تموز) 2022

ISSN: 2617-9563

Abstract

Both ancient and modern erudite scholars and substantial scientific investigators have shown a greater passion and dedication towards the prophetic norms in totality and a conscientious interest about the Prophetic quantitative and qualitative interpretation of the Holy Quran and Sunnah in particular, the authentic practical life (Sunnah) of the prophet is indeed the core provenance for Islamic references as a source which is irreducibly anchored on the Holy Qur'an - The Book of the Master Maker- without which some nebulous Qur'anic sentences (linguistically) would have remained unclear if the Sunnah did not clarify them thus, the Holy Qur'an and the Sunnah are cohesively stucked together, and no one would deny such linguistic correlation between the two except the obstinate haters of the prophetic methodology, and this study is to briefly introduce the significance of the authenticity of the noble prophet's Sunnah as three main elements: A presentation of the most important independent references that were composed in the Prophet's interpretation and the collection of His narratives in particular, the second element lies within the ambiguous narrations of the noble Prophet's interpretation of the Holy Qur'an in totality, and those who say the contrary to that, together with different views of scholars laconically but not exclusively, subsequently, justification of the views of the scholars in this regard, The third element of this study relates to the possibility of abrogating the ruling of a Qur'anic verse by the Sunnah with the views of the scholars in that context. In addition to that, substantiation of the view of the researcher evidently, and underlying meaning of the word quantitative as: the exact method utilized by the noble prophet in terms of Qur'anic interpretation, the qualitative interpretation on the other hand, states how to make use of the explanatory prophetic text of the Holy Qur'an, are some rulings abrogated by the Sunnah and others directly addressed with clarity or whether the Sunnah cannot justifiably alter the ruling of any Qur'anic text? Finally, the principal objective of this research in concise is: nullification of the one who says the noble Prophet did interpret the holy Qur'an completely whereas the truth is He did not comprehensively interpret it but only few contextual and specific verses were translated for better understating, especially things that concern faith because it is the doctrinal engine of the Islamic faith and its building blocks as a religion, and things that dealt with devoutness, grand liturgical practices all of these are extended to us via the unanimous prophetic norms ranging from His sayings to His deeds, proceedings of His companions included. The prophet's way of life (Sunnah) has distinguished the linguistic intricate and made the Holy Qur'an exceptionally clear however, the door for Ijtihad remained opened both to the primogenitors and the modern scholars in interpreting the meanings of the Holy Quran and conscientious studying its meanings, such as their differences in the meaning of reading, and with regard to the ruling abrogation of the Quran and by the Sunnah, Allaah is the one who grants success.

Key words: *Prophetic interpretations, interpreting the Holy Qur'an by the Sunnah, references of interpreting the Holy Qur'an by the Sunnah, authenticity of Sunnah, abrogating the ruling of Qur'anic text by the Sunnah*



www.mecsaj.com/ar/

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)

العدد الواحد والخمسون (تموز) 2022

ISSN: 2617-9563

المقدمة

الحمد لله الذي علّم بالقلم، علّم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على سيد البشر، سيدنا محمدٍ وعلى آله وصحبه الميامين العُزُر، وسلّم تسليماً كثيراً، أما بعد؛

فإن الحديث النبوي الشريف المتعلق بتفسير الكتاب العزيز وبيان الشريعة؛ أصلٌ أصيل في تفسير كتاب الله وبيان الشرائع في دين الله الحق، نص عليه الله تعالى في كتابه، فقال: [وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمُ عَنْهُ فَانْتَهُوا]، [الحشر: 7]، وقال لرسوله ﷺ: [وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نَزَلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ]، [النحل: 44]، وقال في رسوله ﷺ: [وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى]، [النجم: 3-4]، وقال للمؤمنين: [مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ]، [النساء: 80]، قال الطبري: "وهذا إعداؤٌ من الله إلى خلقه في نبيه محمد ﷺ، يقول الله تعالى ذكره لهم: من يطع منكم أيها الناس؛ محمداً فقد أطاعني بطاعته إياه، فاسمعوا قوله وأطيعوا أمره، فإنه مهما يأمركم به من شيء فمن أمري يأمركم، وما نهاكم عنه من شيء فمن نهيي، فلا يقولن أحدكم: إنما محمد بشر مثلنا يريد أن يتفضل علينا"، (الطبري، 2000، ص: 8/516)، وقال -عز وجل-: [يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ]، [النساء: 59]، وقال -سبحانه-: [وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ]، [الأحزاب: 36]، وقال -تعالى-: [قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ]، [آل عمران: 31]، وقال: [فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِي مَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا]، [النساء: 65]، وقال: [هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ]، [الجمعة: 2]، فهذه الآيات جميعها؛ تدل على وجوب اتباع الرسول ﷺ، فهي تثبت حجية السنة قطعاً.

وقد حذر الله تعالى عباده من مخالفة أمر رسوله ﷺ، فقال -جل شأنه-: [فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ]، [النور: 63]، وقال: [وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا]، [النساء: 115]، وحذر رسول الله ﷺ من أهل الأهواء والبدع الذين يردون حجّية نصوص صحيح السنة لمجرد الأهواء والشبهات، ويتتبعون المتشابه من كتاب الله -تعالى- فيؤولونه بأفهامهم السقيمة، التي لم تبلغ مُدّ فهم السلف ولا نصيفه، فيضربون بأقوال



www.mecsaj.com/ar/

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)

العدد الواحد والخمسون (تموز) 2022

ISSN: 2617-9563

السلف عرض الحائط، ويتركون المحكم من كتاب الله، ليس لهم في ذلك إلا الفتنة، ثم عاقبتهم إلى الخسران، [فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ]، [آل عمران: 7]، وقد خرج علينا أقوامٌ الآن أدعياء علم، ينكرون ما جاء في السنة من نصوص في الشرائع والأحكام والفضائل والآداب جملةً وتفصيلاً، ويقولون حسبنا ما جاء في كتاب الله، وهذا الصنف من الناس؛ قد حذر منه النبي ﷺ، وأخبره - جل وعلا- عنهم، وأنهم سيظهرون في هذه الأمة، ففي الحديث الصحيح، عن المِقْدَامِ بْنِ مَعْدِي كَرِبٍ، قال: حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ خَيْبَرَ أَشْيَاءَ، ثُمَّ قَالَ: (يُوشِكُ أَحَدُكُمْ أَنْ يُكَذِّبَنِي وَهُوَ مُنْكَرٌ عَلَيَّ أَرِيكَتَهُ يُحَدِّثُ بِحَدِيثِي، فَيَقُولُ: بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ كِتَابُ اللَّهِ، فَمَا وَجَدْنَا فِيهِ مِنْ حَلَالٍ اسْتَحْلَلْنَاهُ، وَمَا وَجَدْنَا فِيهِ مِنْ حَرَامٍ حَرَّمْنَاهُ، أَلَا وَإِنَّ مَا حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِثْلُ مَا حَرَّمَ اللَّهُ)،¹ لذلك فإن تفسير القرآن بالسنة النبوية تتجلى أهميته مع تفسير القرآن بالقرآن، ولا ضير علينا إن قلنا أن تفسير القرآن بالقرآن والقرآن بالسنة الصحيحة متلازمان، والسنة مبينة لمجمل الكتاب، قال مكحولٌ -رحمه الله-: "الْقُرْآنُ أَحْوَجُ إِلَى السُّنَّةِ مِنَ السُّنَّةِ إِلَى الْقُرْآنِ"، وقال: وَقَالَ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ: "السُّنَّةُ قَاضِيَةٌ عَلَى الْكِتَابِ، وَلَيْسَ الْكِتَابُ قَاضِيًّا عَلَى السُّنَّةِ"،² ومن الأخطاء الشائعة في بعض مظان العلم؛ جعل السنة في مرتبة دونية في التفسير، فالله الذي أمر باتباعها في كتابه، وجعلها المبينة لمجمل الكتاب، أما حديث معاذ بن جبل عندما أرسله رسول ﷺ إلى اليمن، الذي يستدل به معظمهم؛ فلا يصح سنده، ولا يصلح لإقامة حجة، فالسنة حجة بذاتها، قال البغوي في شرح السنة: "وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا حَاجَةَ بِالْحَدِيثِ إِلَى أَنْ يُعْرَضَ عَلَى الْكِتَابِ، وَأَنَّهُ مَهْمَا تَبَتَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانَ حُجَّةً بِنَفْسِهِ" (البغوي، 1983، ص: 1/201).

وتتجلى أهمية السنة في تفسير كتاب الله -تعالى-، بتقديم الثابت منها لمعرفة بيان الآيات، سواء قلنا بعدم نسخ السنة للقرآن، وأن الآيات التي جاء فيها نسخ بمفهوم المخالفين؛ إنما هو من باب بيان المجمل، أو توضيح المشكل، أو تخصيص العام، أو تقييد المطلق، -فيما سيأتي-، أو قلنا بصحة نسخ السنة لبعض الآيات من الكتاب،

1 - صحيح، رواه جمعٌ من المحدثين، منهم؛ أحمد في المسند، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، الطبعة الأولى: 1421هـ - 2001م، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 429/28، برقم: 17194، والحاكم في المستدرک، کتاب العلم، تحقيق: مصطفى عطا، الطبعة الأولى: 1411هـ - 1990م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 191/1، برقم: 370، وصححه الذهبي في تخریجه للمستدرک، کتاب العلم، 191/1، برقم: 370.

2 - رواه بسنده الخطيب البغدادي في الكفاية في علم الرواية، تحقيق: إبراهيم آل بيج، الطبعة الأولى: 1423هـ - 2003م، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 81/1، برقم: 21.



www.mecsaj.com/ar/

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)

العدد الواحد والخمسون (تموز) 2022

ISSN: 2617-9563

كل هذا لن يؤثر في كون السنة النبوية الصحيحة واجبة التقديم على غيرها في معرفة مقاصد نصوص الكتاب، قال الشوكاني: "فَإِذَا تَبَّتْ رَفْعُ هَذَا التَّفْسِيرِ النَّبَوِيِّ مِنْ وَجْهِ صَحِيحٍ لَا قَادِحَ فِيهِ؛ فَهُوَ وَاجِبُ التَّقْدِيمِ لَهُ مُنَحْتَمٍ الْأَخْذِ بِهِ"، (الشوكاني، 1994، ص: 2/207).

أسباب اختيار الموضوع

ولأجل ما للسنة النبوية من هذه المكانة العظيمة، وعدم وجود عمل جامع للتفسير النبوي؛ كان اختيارنا لهذا البحث ليكون مدخلاً للمساهمة في عمل ضخم، يخدم دين الإسلام، ويجمع تفسير القرآن الكريم بالسنة النبوية آية بآية؛ وذلك بتتبع الأقوال والأفعال والتقريرات للنبي ﷺ، ولا يتأتى ذلك؛ إلا بتضافر الجهود للقيام بحصر التفسير النبوي من مختلف المصادر والمراجع الإسلامية المسندة، وهذا ليس من السهولة بمكان، ولا يكفيه بحث في رسالة علمية، لكن يحتاج إلى مؤسسات علمية مموله، تتبنى هذه العملية، وترسم خطة محكمة لإنجاز هذا العمل، ومن ثم توزع برنامجها على جهود متنوعة، لإخراجه في صورة علمية راسخة، تنفع الأمة في دينها، وتثري المكتبات بمصدر نفيس للسنة النبوية المطهرة.

أهداف الدراسة

1- من مقاصد هذه الدراسة: الوصول إلى الدراسات التي اهتمت بالتفسير النبوي للقرآن الكريم، وإبرازها كدراسات سابقة في مجالها، نافعة كنقطة بداية للبدء في جمع التفسير النبوي الشريف في موسوعة مستقلة.
2- معرفة أقوال العلماء واختلافهم في الكم الذي فسره النبي ﷺ من القرآن الكريم وبيان الراجح في وجهة نظر الباحث.

3- عرض أقوال علماء الشريعة في نسخ القرآن الكريم بالسنة النبوية الصحيحة، وبيان الراجح فيها.

أسئلة الدراسة

1- ما مدى اهتمام العلماء والباحثين بالتفسير النبوي الشريف ضمن دراسات مستقلة؟ أو ما أهم المصنفات التي اهتمت بهذا الباب؟

2- ما الكم الذي فسره النبي ﷺ من القرآن الكريم؟

3- ما أقوال العلماء في نسخ السنة النبوية للقرآن الكريم؟ وما الراجح في ذلك؟



www.mecsaj.com/ar/

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)

العدد الواحد والخمسون (تموز) 2022

ISSN: 2617-9563

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية هذه الدراسة في الآتي:

- 1- اهتمام الباحث بخدمة السنة النبوية التي تستدعي من كل مسلم غيور الدفاع عنها، وبخاصة بعد ظاهرة الإلحاد التي استشرت كالنار في الهشيم في الفضائيات والمواقع المختلفة في شبكة المعلومات الدولية ومواقع التواصل الاجتماعي، والمجلات المتخصصة، مع الطعن في أمّات كتب الحديث كصحيح البخاري، وهذا الباطل يحتاج إلى حق يجابهه، ويرد كيد أصحابه الذين هم يطعنون في الإسلام نهاية المطاف، فالسنة من أركانه ومن مصادر تشريعه بلا ريب، ولا يتأتى ذلك إلا بكثره توعية الناس ونشر البحوث القيمة التي تحارب الإلحاد ومنكري السنة وما يبثونه من سموم في المجتمعات الإسلامية.
- 2- إبراز أهم المصنفات التي عنيت بالتفسير النبوي التي تساهم في جمع التفسير النبوي من مصادر السنة النبوية الشريفة.

- 3- تكمن أهمية الدراسة في إيصال فكرة للباحثين المتخصصين في مجال السنة النبوية؛ مفادها: الحث على العمل الجماعي لاستخراج التفسير النبوي للقرآن الكريم من مصادر السنة سواء كان قولاً أو فعلاً أو تقريراً، والعمل في الحكم على صحته بطريقة علماء مصطلح الحديث، وكذلك إزالة ما علق بأذهان الباحثين من أن هذا الأمر قتل بحثاً، فالمأمل يجد خلاف ذلك، والواقع يخبرنا بعدم إفراد موسوعة مختصة بالتفسير النبوي الشريف.

هيكل الدراسة

تناولت هذه الدراسة مقدمة مختصرة في أهمية حجية السنة النبوية الشريفة، وثلاثة مباحث؛ الأول: عرض لأهم المراجع المستقلة التي ألفت في التفسير النبوي وجمع مروياته على وجه الخصوص، والمبحث الثاني يكمن في إشكال القائلين بتفسير النبي ﷺ للقرآن كاملاً، ومن قال بخلاف ذلك، وتناول آراء العلماء المتباينة إجمالاً وليس حصراً لهذه القضية، ثم ترجيح القول في المسألة، والمبحث الثالث يتعلق بدراسة إمكانية نسخ القرآن بالسنة من عدمه، وتناول آراء العلماء في ذلك، وترجيح ما رآه الباحث راجحاً.



www.mecsaj.com/ar/

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)

العدد الواحد والخمسون (تموز) 2022

ISSN: 2617-9563

المبحث الأول: أهم المؤلفات في تفسير القرآن الكريم بالسنة

إن أهم مصادر تفسير الكتاب بالسنة؛ كتب السنة التي عنيت بجمع الأحاديث، كالصاحح والمسانيد والسنن، والموطّات، والمعاجم، والأجزاء الحديثية، ومصادر الحديث عموماً التي لا تخلو من الأحاديث التفسيرية بين دفتها، ونرى بعض المحدثين قد خصص في مصنفه باباً أو كتاباً خاصاً بالتفسير، يروي فيه بإسناده ما اجتهد في جمعه من الأحاديث في تفسير القرآن الكريم، ومن المصادر المهمة أيضاً: كتب التفسير بالمأثور، كتفسير ابن جرير، وابن كثير، والدر المنثور، وغيرها من كتب التفسير بالمأثور، هذا فيما يتعلق بالمصادر الحديثية للتفسير النبوي بصفة عامة، ويمكن تعداد أهم المراجع المتخصصة التي عنيت بجمع الأحاديث المفسرة للقرآن على نطاق أضيق، وعلى سبيل الإجمال لا الحصر -من الأحدث إلى الأقدم- فيما يلي:

1. "التفسير النبوي"، مقدمة تأصيلية، مع دراسة حديثية لأحاديث التفسير النبوي، وأصله رسالة دكتوراه للباحث: خالد بن عبد العزيز الباتلي، دار كنوز إشبيليا، الرياض، سنة: 1432هـ - 2011م.
2. التفسير النبوي للقرآن الكريم، للباحث: رحومة يحيى الطالب، وهي رسالة دكتوراه بجامعة أم درمان الإسلامية، كلية أصول الدين، قسم التفسير وعلوم القرآن، سنة: 1427هـ - 2006م.
3. "الجواهر واللآلئ المصنوعة في تفسير القرآن العظيم بالأحاديث الصحيحة المرفوعة"، تأليف: عبد الله بن عبد القادر التليدي، وهو مطبوع في مجلدين، بدار البشائر، بيروت، سنة: 1424هـ - 2003م.
4. "التفسير النبوي للقرآن الكريم وفضائله"، تأليف: عبد الباسط محمد خليل، المكتبة السلفية، الدوحة، سنة: 1421هـ - 2002م.
5. "جامع التفسير من كتب الأحاديث"، في أربع مجلدات؛ تحوي الأحاديث والآثار المروية في التفسير من الكتب الستة ومسند الإمام أحمد، وقد قام بجمعها عدد من المختصين بإشراف: خالد بن عبد القادر عقدة، دار طيبة، الرياض، سنة: 1421هـ - 2000م.
6. "التفسير النبوي للقرآن الكريم، وموقف المفسرين منه"، للباحث: محمد إبراهيم عبد الرحمن، وقد اختار نماذج من المفسرين وبين موقفهم من الاحتجاج بالتفسير النبوي باختصار، طبع بدار الفكر العربي، بالقاهرة، سنة: 1419هـ - 1999م.
7. "التفسير الصحيح" أو "موسوعة الصحيح المسبور من التفسير بالمأثور"، في أربع مجلدات، جمعه: حكمت بن بشير بن ياسين، دار المآثر بالمدينة النبوية، سنة: 1420هـ - 1999م.



www.mecsj.com/ar/

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)

العدد الواحد والخمسون (تموز) 2022

ISSN: 2617-9563

8. التلازم بين الكتاب والسنة من خلال الكتب الستة، جمع: صالح بن سليمان البقاوي، دار المعراج الدولية، الرياض، سنة: 1416 هـ - 1996 م.
 9. "مرويات الإمام أحمد بن حنبل في التفسير"، في أربع مجلدات، جمع وتخريج: حكمت بشير ياسين، مكتبة المؤيد، الرياض، 1413 هـ - 1994 م.
 10. "التفسير النبوي خصائصه ومصادره"، للباحث: محمد عبد الرحيم، وقد تعرض لمصادر التفسير النبوي، وخصائصه، وموقف المفسرين منه باختصار، ثم نقل ما ذكره البخاري والترمذي من التفاسير النبوية، طبع بمكتبة الزهراء، القاهرة، سنة: 1412 هـ - 1992 م.
 11. "الصحيح المسند من التفسير النبوي"، لأبي محمد السيد إبراهيم أبو عمه، وجمع فيه ما صح عنده من التفسير النبوي، وطبع بدار الصحابة بطنطا، 1410 هـ - 1990 م.
 12. "التفسير النبوي في القرآن الكريم من أول سورة مريم إلى آخر القرآن الكريم"، رسالة دكتوراه في الجامعة الإسلامية في المدينة النبوية، للباحث: عواد العوفي، وقد اعتنى بجمع الوارد من التفسير النبوي الصريح، نوقشت سنة: 1408 هـ - 1988 م.
 13. "جزء تفسير ابن عرفة" تحقيق: حسن المناعي التونسي وهو عمل مهم في هذا الصدد، إذ يهتم بتنزيل كل الأحاديث الواردة في الكتب الحديثية التسع والمتعلقة بالقرآن بكل ما يناسبها من الآيات القرآنية، طبع بالكلية الزيتونية، تونس، سنة: 1406 هـ - 1986 م.
 14. "التفسير النبوي في القرآن الكريم من أول القرآن إلى آخر سورة الكهف"، رسالة ماجستير في الجامعة الإسلامية في المدينة النبوية، للباحث: عواد العوفي، وقد اعتنى بجمع الوارد من التفسير النبوي الصريح، نوقشت سنة: 1402 هـ - 1982 م.
 15. "المعتمد من المنقول فيما أوحى إلى الرسول ﷺ"، للباحث: بهاء الدين القاشي (ت: 782 هـ)، فرغ من كتابته سنة: 776 هـ، وطبع في مجلدين، مكتبة التوبة، الرياض، سنة: 1420 هـ - 2000 م.
- وبعد؛ فإن هذا الموضوع لم يأخذ حقه من جهة التأصيل ولا من جهة التطبيق، والشأن أولاً؛ أن يُنظَر في ضابط التفسير النبوي أولاً، وما يندرج من عموم السنة فيه، فالبيان النبوي للقرآن له أنواع وصور يطول الحديث بذكرها.



www.mecsaj.com/ar/

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)

العدد الواحد والخمسون (تموز) 2022

ISSN: 2617-9563

المبحث الثاني: المقدار الذي فسره النبي ﷺ من كتاب الله تعالى

فإذا علمنا ما للسنة من أهمية ومكانة في ديننا الحنيف؛ وما لها من دور في بيان الشريعة العزراء، وتفسير الكتاب العزيز؛ كان لزاماً أن نتساءل عن كمّ النصوص التي فسرها النبي ﷺ في محكم التنزيل، فما المقدار الذي فسره النبي ﷺ من كتاب الله -تعالى؟-

إن المطلع على المصادر الحديثية بتأملٍ وتقصٍ شديدين، سيجد ما فسره النبي ﷺ في العديد من الأحاديث مختلفة الدرجات، لكن؛ ما المقدار الذي فسره النبي ﷺ من كتاب الله تحديداً وحصراً؟ بعد البحث والتقصي؛ لم نجد -فيما اطلعنا- في كتب الأوائل من تحدث عن هذه المسألة بالتفصيل، لأن الخلاف فيها لفظي، وقد ذكر محمد الذهبي في مصنفه؛ "التفسير والمفسرون"، أن العلماء اختلفوا في المقدار الذي فسره الرسول ﷺ في كتاب الله، وذكر قولين في ذلك، ثم اختار ورجح قولاً ثالثاً، وأعتقد أن الخلاف الذي توصل إليه الذهبي خلاف لفظي، مبني على فهم في غير محله، ولعلنا نسرد هذه الأقوال بإيجاز، ثم نذكر وجه الترجيح فيها:

القول الأول: أن النبي ﷺ فسر جميع آي القرآن -جملة ومعانيه- واستدلوا بقوله تعالى: (وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نَزَلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ)، [النحل: 44]، ووجه الدلالة؛ إيضاح الآية أن من مهمة الرسول ﷺ البيان، والبيان يشمل البيان اللفظي بتلاوة القرآن، والبيان التفسيري والإيضاحي لمعاني القرآن، ولأن الله -تعالى- أمر بتدبر القرآن ولا يمكن فهمه وتدبره إلا عن طريق النبي ﷺ، ولأن الصحابة استشرحو كتاب الله على النبي ﷺ ولا بد أنه بين لهم تفسيره، ونسب الذهبي هذا القول لابن تيمية، (الذهبي، 2000، ص: 1/42)، -وسياتي بيان الرد عن هذا الادعاء بعد سرد الأقوال-.

القول الثاني: أن النبي ﷺ لم يفسر جميع آي القرآن، وذلك لأن من الآيات ما استأثر الله بعلمه، ومنها ما لا يعذر أحد بجهله، ومنها ما تعرفه العرب بمقتضى لغتهم، وإنما اقتصر تفسير النبي ﷺ على نوعين من أنواع التفسير، وهما: بيان المجل، وإيضاح المشكل، (الذهبي، 2000، ص: 1/42).

القول الثالث: أن النبي ﷺ بين الكثير من معاني القرآن، ولم يبين كل المعاني، قال محمد الذهبي: "إن الرسول ﷺ بين الكثير من معاني القرآن لأصحابه، كما تشهد بذلك كتب الصحاح، ولم يبين كل معاني القرآن، لأن من القرآن ما استأثر الله تعالى بعلمه، ومنه ما يعلمه العلماء، ومنه ما تعلمه العرب من لغاتها، ومنه ما لا يعذر أحد في جهالته كما صرح بذلك ابن عباس ع فيما رواه عنه ابن جرير الطبري في تفسيره، قال: حدثنا محمد بن بشر، قال: حدثنا مؤمل، قال: حدثنا سفيان، عن أبي الزناد، قال: قال ابن عباس ع: "التفسير على أربعة أوجه:



www.mecsaj.com/ar/

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)

العدد الواحد والخمسون (تموز) 2022

ISSN: 2617-9563

وجه تعرفه العرب من كلامها، وتفسير لا يُعذر أحد بجهالته، وتفسير تعرفه العلماء، وتفسير لا يعلمه إلا الله"" (الطبري، 2000، ص: 1/75)، و(الذهبي، 2000، ص: 1/42).

إن النبي ﷺ قد بين لصحابته ٧ كل ما يحتاج إلى بيان من كتاب الله تعالى كالعقائد، والأحكام المجملّة والعبادات وغيرها، وهذا ما تشهده كتب السنة، فلا إنكار فيه، لأن ذلك من إكمال الدين الذي قاله الله تعالى، ولا إكمال إلا بالبيان، والحجج الواضحات، والدين الجلي الذي لا ريب فيه، ولم يفسر رسول الله ﷺ القرآن الكريم كله آية بآية، لأن الصحابة ٧ كانوا يفهمون ذلك بسليقتهم فهم عرب أقحاح، والقرآن نزل بلغتهم، ولم يقل أحد من أهل العلم أنه فسر كل كلمة، قال ابن جرير الطبري: "فأما ما لا بد للعباد من علم تأويله؛ فقد بينه لهم نبيهم ﷺ ببيان الله ذلك له"، (الطبري، 2000، ص: 1/88)، وبهذا يتضح أن ادعاء الذهبي على ابن تيمية قوله بتفسير النبي ﷺ لكل القرآن، ادعاء لا يقوم على بيّنة، بل هناك أقوال لابن تيمية نفسه ترد هذا الادعاء، وهو قوله في مقدمة كتابه بعد أن ذكر تفسير القرآن بالقرآن، والقرآن بالسنة: "وحيث، إذا لم نجد التفسير في القرآن ولا في السنة رجعنا في ذلك إلى أقوال الصحابة، فإنهم أدري بذلك لما شاهدوه من القرآن، والأحوال التي اختصوا بها، ولما لهم من الفهم التام، والعلم الصحيح، والعمل الصالح، لا سيما علماؤهم وكبرائهم، كالأئمة الأربعة الخلفاء الراشدين، والأئمة المهديين"، (ابن تيمية، 2007، ص: 254)، وإذا كان كذلك، فكيف ينسبُ إليه أن النبي ﷺ فسر كل القرآن!

والإشكال الذي فهمه الذهبي بالتأويل لا بالتصريح من قول ابن تيمية: "يَجِبُ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَيَّنَّ لِأَصْحَابِهِ مَعَانِيَ الْقُرْآنِ كَمَا بَيَّنَّ لَهُمْ أَلْفَاظَهُ، فَقَوْلُهُ تَعَالَى: [لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ]، يَتَنَاوَلُ هَذَا وَهَذَا"، (ابن تيمية، 2007، ص: 31).

يُردّ عليه من أوجه:

- أن الآية التي استدل بها شيخ الإسلام في تقريره لبيان النبي ﷺ، وهي قول الله تعالى: [وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ]، قد خصص عمومها بالآية التي في نفس السورة، وهي قوله تعالى: [وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ]؛ فالآية الأخيرة تدل على أنه يبين ما اختلفوا فيه، وأما ما لم يقع فيه اختلاف فلا حاجة إلى بيانه، لذلك؛ فإن كلام شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- يحمل على تبين ما لا بد من بيانه من معاني القرآن؛ إذ من المعلوم أن

كثيراً من آي القرآن يمكن فهمه لمن كان من أهل اللسان العربي، فهذا لا يحتاج إلى بيان من الرسول ﷺ، وأما الذي يجب عليه بيانه فهو ما أشكل، ولا يمكن فهمه إلا ببيانه ﷺ.

- لو فسر النبي ﷺ القرآن تفسيراً تفصيلياً آية بآية؛ لما كان لأحد قول بعد النبي ﷺ، ولانتهى الغرض من التدبر والتفقه والتفكر الذي هو من الأهداف الأساسية لإنزال القرآن الكريم، والذي تظهر به المعجزات والبراهين المتكررة والمتتابعة وغير المنتهية في كل عصر.

- إن بيان النبي ﷺ القرآن لأصحابه وأمته، على أوجه عديدة، وليس على وجه واحد، ففعله بيان، وتقديره وأمره ونهيه، كلها فيها بيان للقرآن.

- إن واقع الاستقراء في نصوص السنة يستوجب تقسيم بيان النبي ﷺ للقرآن على هذا النحو:

• بيان المجمل: كبيانه ﷺ لمواقيت الصلاة وعدد ركعاتها، ومقادير الزكاة، وهذا مستفيض في كتب السنة.

• توضيح المشكل: كبيانه ﷺ لما أشكل على عدي بن حاتم في معنى قوله تعالى: **﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾**، [البقرة: 187]، وأنه بياض النهار وسواد الليل.³

• تخصيص العام: كتخصيصه ﷺ عموم الظلم في قوله تعالى: **﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾**، [الأنعام: 82]، بأنه الشرك.⁴

3 - والحديث متفق عليه، ولفظ البخاري: عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ ت، قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ: **﴿حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ﴾**، عَمَدَتْ إِلَى عَمَالٍ أَسْوَدَ، وَإِلَى عَمَالٍ أَبْيَضَ، فَجَعَلْتُهُمَا تَحْتِ وَسَادِي، فَجَعَلْتُ أَنْظُرُ فِي اللَّيْلِ، فَلَا يَسْتَبِينُ لِي، فَعَدَوْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرْتُ لَهُ ذَلِكَ فَقَالَ: (إِنَّمَا ذَلِكَ سَوَادُ اللَّيْلِ وَبَيَاضُ النَّهَارِ)، رواه البخاري في الصحيح، باب: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: **﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾**، كتاب الصوم، 28/3، برقم: 1916، ورواه مسلم في الصحيح، باب: بَيَانُ أَنَّ الدُّخُولَ فِي الصَّوْمِ يَحْتَضِرُ بِطُلُوعِ الْفَجْرِ، وَأَنَّ لَهُ الْأَكْلَ وَغَيْرَهُ حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ، وَبَيَانُ صِفَةِ الْفَجْرِ الَّذِي تَتَعَلَّقُ بِهِ الْأَحْكَامُ مِنَ الدُّخُولِ فِي الصَّوْمِ، وَدُخُولِ وَقْتِ صَلَاةِ الصُّبْحِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، كتاب الصيام، 766/2، برقم: 33.

4 - والحديث متفق عليه، ولفظ البخاري في الصحيح: عن عبد الله بن مسعود ت، قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ **﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾** شَقَّ ذَلِكَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنَا لَا نَظْلِمُ نَفْسَهُ؟ قَالَ: لَيْسَ ذَلِكَ، إِنَّمَا هُوَ الشِّرْكَ؛ أَلَمْ تَسْمَعُوا مَا قَالَ لُقْمَانَ لِابْنِهِ وَهُوَ يَعِظُهُ **﴿يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾**، باب: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: **﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ﴾**، كتاب الوصايا، 343/1، برقم: 3429، ورواه مسلم في الصحيح، باب: صدق الإيمان وإخلاصه، كتاب الإيمان، 114/1، برقم: 124.

● تقييد المطلق: كقوله تعالى: [مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ]، [النساء: 11]، فلفظ الوصية الوارد في الآية مطلق غير مقيد بمقدار معين، فبينت السنة النبوية أن مقدار الوصية هو الثلث أو أقل، فلا يجوز إخراج الوصية بأكثر من ثلث المال الذي تركه الميت، والحديث الذي قيّد مطلق الوصية قول النبي ﷺ لسعد بن أبي وقاص τ عندما حضرته الوفاة وسأله عن الوصية؛ (الثلث، والثلث كثير).⁵

● نسخ أحكام القرآن: كنسخ حكم الثيب الزانية من الحبس في البيوت، الوارد في قوله تعالى: [حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ] إلى الرجم.⁶

وأما التفصيل الذي نُقل عن ابن عباس τ في القول الثالث؛ فلا يصح وإسناده ضعيف، وفيه عِلَّتَان: مُؤَمَّلٌ بن إسماعيل العدوي، فيه ضعف، قال البخاري: منكر الحديث،⁷ والانتقطاع بين أبي الزناد عبد الله بن ذكوان وابن عباس τ ، فلم يسمع الأول من الأخير،⁸ وليس له شواهد سوى رواية الكلبي وأبي صالح التي لا اعتبار لها ولا يصلح الاستشهاد بها عند المحدثين، ثم القول بالتفسير الذي لا يُعذر أحد بجهالته؛ يدخل في جملة ما يعلمه العلماء من الرجوع إليهم في تأويله، وإنما يختلف هذان القسمان؛ في فرض العلم بهما، فما لا يُعذر أحد بجهله يكون وجوب العلم به فرض عين، وما يختص بالعلماء؛ يكون على الكفاية، فصار التفسير منقسمًا إلى ثلاثة أقسام: أولها: ما اختص الله بعلمه؛ كالغيوب، فلا مسأخ للاجتهاد في تفسيره، ولا يجوز أن يؤخذ إلا عن توقيف، والقسم الثاني: ما يرجع فيه إلى لسان العرب، وذلك في شيئين: اللغة

5 - البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، باب: الوصايا، كتاب الوصايا، 3/4، برقم: 2742، والقشيري، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم في صحيحه: 1250/3، برقم: 1628، باب: الوصية بالثلث، كتاب الوصية.

6 - وهذا مستفيض في كتب السنة، في الصحيحين وغيرهما، منه ما رواه مسلم في صحيحه، عَنْ عَبْدِ بْنِ الصَّامِتِ τ ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (خُذُوا عَنِّي، خُذُوا عَنِّي، قَدْ جَعَلَ اللَّهُ هُنَّ سَبِيلًا، الْبِكْرُ بِالْبِكْرِ جَلْدٌ مِائَةٌ وَنَفْيُ سَنَةٍ، وَالنَّيْبُ بِالنَّيْبِ جَلْدٌ مِائَةٌ، وَالرَّجْمُ)، القشيري، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، باب: حد الزنا، كتاب الحدود، 1316/3، برقم: 1690.

7 - العسقلاني، أحمد بن حجر، لسان الميزان، تحقيق: مجموعة باحثين، الطبعة الثانية: 1390هـ - 1971م، مؤسسة الأعلمي، بيروت، لبنان، 406/7، برقم: 4987.

8 - قال الذهبي في ترجمته لأبي الزناد ابن ذكوان: "مَوْلِدُهُ فِي نَحْوِ سَنَةِ حَمْسٍ وَسِتِّينَ، فِي حَيَاةِ ابْنِ عَبَّاسٍ"، الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء، تحقيق: مجموعة محققين، بإشراف شعيب الأرنؤوط، الطبعة التاسعة: 1413هـ - 1993م، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 445/5، برقم: 199، قلت: وابن عباس τ توفي سنة: 68هـ، وقيل: 69هـ، وقيل: 70هـ، فيستحيل السماع بينهما.



www.mecsaj.com/ar/

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)

العدد الواحد والخمسون (تموز) 2022

ISSN: 2617-9563

والإعراب، والقسم الثالث: ما يرجع فيه إلى اجتهاد العلماء، وهو تأويل المتشابه واستنباط الأحكام، وبيان المجمل، وتخصيص العام.

والخلاصة في هذا كله؛ أن النبي ﷺ لم يفسر كل القرآن، بل بعضه فيما وافق الضرورة واحتياج الناس تأويله، وبخاصة ما يتعلق بالاعتقاد الذي هو الأصل الأول من أصول الإسلام وثوابته، وما يتعلق بالعبادات والشعائر، فكله نقل إلينا بالتواتر من سنة الرسول ﷺ التي بينت وفصلت مجمل كتاب الله تعالى، أما القول بأن رسول الله ﷺ فسر جميع آي القرآن؛ فلا يصح بحال، ولو فسر النبي ﷺ جميع آي القرآن آية بآية؛ لنقل إلينا، وكذلك لم يكن في دعائه ﷺ لابن عباس τ ، بأن يُعَلِّمَ التَّأْوِيلَ؛⁹ محض فائدة!، ويزاد على ذلك؛ عدم قبول العقول لهذا، فمن المستبعد أن يفسر النبي ﷺ معنى الأرض والسماء والجبال! والصحابة هم أهل اللغة والفصاحة والبيان، هذا هو الراجح الذي عليه الحقيقة، ويفرضه واقع الاستقراء، ونُقل عن أئمة الإسلام، كما قال ابن جرير الطبري: "مما أنزل الله من القرآن على نبيه ﷺ، ما لا يُوصل إلى علم تأويله إلا ببيان الرسول ﷺ وذلك تأويل جميع ما فيه: من وجوه أمره -واجبه ونُدْبِهِ وإرشاده-، وصنوفٍ نهيهِ، ووظائف حقوقه وحدوده، ومبالغ فرائضه، ومقادير اللزوم بعض خَلْفِهِ لبعض، وما أشبه ذلك من أحكام آية، التي لم يُدرِكْ علمُها إلا ببيان رسول الله ﷺ لأُمَّتِهِ، وهذا وجهُ لا يجوز لأحد القول فيه، إلا ببيان رسول الله ﷺ له تأويله بنصٍ منه عليه، أو بدلالة قد نصَّبها، دالَّةً أُمَّتَهُ على تأويله"، (الطبري، 2000، ص: 1/74)، وقال في موضع آخر: "تأويل القرآن؛ غير مدرك إلا ببيان من جعل الله إليه بيان القرآن"، (الطبري، 2000، ص: 1/74)، وقال الشاطبي: "لا ينبغي في الاستنباط من القرآن الاقتصار عليه دون النظر في شرحه وبيانه وهو السنة؛ لأنه إذا كان كلياً وفيه أمور جمالية كما في شأن الصلاة والزكاة والحج والصوم ونحوها؛ فلا محيص عن النظر في بيانه، وبعد ذلك ينظر في تفسير السلف الصالح له إن أعوزته السنة؛ فإنهم أعرف به من غيرهم، وإلا؛ فمطلق الفهم العربي لمن حصله يكفي فيما أعوز من ذلك"، (الشاطبي، 1997، ص: 4/183).

9 - وهو ما رواه البخاري في الصحيح، باب: قول النبي ﷺ اللهم علمه التأويل، كتاب العلم، ولفظه: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ τ قَالَ: ضَمَّنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ: (اللَّهُمَّ عَلِّمْنِي الْكِتَابَ)، أي: حفظه ألفاظه وفهمه معانيه وأحكامه، 26/1، رقم: 75.



www.mecs.com/ar/

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)

العدد الواحد والخمسون (تموز) 2022

ISSN: 2617-9563

وقال ابن كثير في تفسيره: "[وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ] يعني: القرآن، [لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِلَ إِلَيْهِمْ]، [النحل: 44]، من ربهم، أي: لعلكم بمعنى ما أنزل عليكم، وحرصك عليه، واتباعك له، ولعلمنا بأنك أفضل الخلائق وسيد ولد آدم، فتفصل لهم ما أجمل، وتبين لهم ما أشكل"، (ابن كثير، 1999، ص: 4/574).

وما أبلغ ما قاله ابن حبان البستي -في ترجمته لمحمد بن السائب الكلبي-: "وَلَا سَمِعَ الْكَلْبِيَّ مِنْ أَبِي صَالِحٍ إِلَّا الْحَرْفَ بَعْدَ الْحَرْفِ، فَجَعَلَ لِمَا احْتِجَّ إِلَيْهِ تَخْرُجَ لَهُ الْأَرْضُ أَفْلاذَ كَيْدِهَا لَا يَحِلُّ ذِكْرُهُ فِي الْكُتُبِ، فَكَيْفَ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ؟! وَاللَّهُ جَلَّ وَعَلَا وَلى رَسُولِهِ ﷺ تَفْسِيرَ كَلَامِهِ، وَبَيَانَ مَا أَنْزَلَ إِلَيْهِ لَخَلْقِهِ، حَيْثُ قَالَ: [وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِلَ إِلَيْهِمْ]، [النحل: 44]، وَمَنْ أَمَحِلِ الْمُحَالَ؛ أَنْ يَأْمُرَ اللَّهُ جَلَّ وَعَلَا النَّبِيَّ الْمُصْطَفَى ﷺ أَنْ يَبِينَ لَخَلْقِهِ مُرَادَهُ حَيْثُ جَعَلَهُ مَوْضِعَ الْأَمَانَةِ عَنِ كَلَامِهِ، وَيُفَسِّرَ لَهُمْ؛ حَتَّى يَفْهَمُوا مُرَادَ اللَّهِ جَلَّ وَعَلَا مِنَ الْآيِ الَّتِي أَنْزَلَهَا اللَّهُ عَلَيْهِ، ثُمَّ لَا يَفْعَلُ ذَلِكَ رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَسَيِّدَ الْمُرْسَلِينَ، بَلْ أَبَانَ عَنِ مُرَادِ اللَّهِ جَلَّ وَعَلَا فِي الْآيِ وَفَسَّرَ لِأُمَّتِهِ مَا يَهُمُّ الْحَاجَةَ إِلَيْهِ، وَهُوَ سُنَنَهُ ﷺ فَمَنْ تَتَّبَعَ السُّنَنَ حَفِظَهَا وَأَحْكَمَهَا؛ فَقَدْ عَرَفَ تَفْسِيرَ كَلَامِ اللَّهِ جَلَّ وَعَلَا، وَأَغْنَاهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنِ الْكَلْبِيِّ وَذَوِيهِ، وَمَا لَمْ يَبِينِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأُمَّتِهِ مَعَانِي الْآيِ الَّتِي أَنْزَلَتْ عَلَيْهِ مَعَ أَمْرِ اللَّهِ جَلَّ وَعَلَا لَهُ بِذَلِكَ وَجَازَ لَهُ ذَلِكَ؛ كَانَ لِمَنْ بَعْدَهُ مِنْ أُمَّتِهِ أَجُوزَ، وَتَرَكَ التَّفْسِيرَ لِمَا تَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أُخْرَى، وَمَنْ أَعْظَمَ الدَّلِيلَ عَلَى أَنَّ اللَّهَ جَلَّ وَعَلَا لَمْ يَرِدْ بِقَوْلِهِ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِلَ إِلَيْهِمْ الْقُرْآنَ كُلَّهُ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَرَكَ مِنَ الْكُتُبِ مِثْلَهَا مِنَ الْآيِ، وَأَيَاتٍ لَيْسَ فِيهَا أَحْكَامٌ، فَلَمْ يَبِينِ كَيْفِيَّتَهَا لِأُمَّتِهِ، فَلَمَّا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ دَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ مِنْ قَوْلِهِ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِلَ إِلَيْهِمْ كَانَ بَعْضَ الْقُرْآنِ لَا الْكُلِّ"، (ابن حبان، 1976، ص ص: 256، 2/257).

وتتبع أقوال أئمة الإسلام في هذا الشأن؛ يطول ويطول، ومن نظر إلى تعظيم أئمة السلف لسنة رسول الله ﷺ ونقلها للأمة؛ أيقن مكانتها وأهميتها مع كتاب الله -تعالى- وأنه لا مناص للخلف من اتباع طريق السلف، ١٢ واقتفاء أثرهم، من هذا يمكن القول: أن من ادعى تفسير رسول الله ﷺ للقرآن كله حرفاً بحرف، وآية بآية؛ فقد جانب عين الصواب، لأنه بهذا يكون قد طعن في جماهير السلف التي نقلت الكتاب والسنة لهذه الأمة، فيتضمن زعمه هذا أنهم خانوا إيصال السنة لأمة الإسلام، فلم ينقلوا ما سمعوه من رسول الله ﷺ من تفسير لكتاب الله تعالى، وهذا في حقهم محال، لأن الله جل وعلا أكمل دينه، وأتم نعمته، وتعهّد بحفظه إلى قيام الساعة، فله الحمد من قبل ومن بعد.



www.mecs.com/ar/

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)

العدد الواحد والخمسون (تموز) 2022

ISSN: 2617-9563

المبحث الثالث: هل يُنسخُ القرآن بالسنة؟

توطئة في معنى النسخ:

يرد النسخ في اللغة لمعنيين: أحدهما: التحويل والنقل، ومنه نَسَخَ الكتاب، والثاني: الرفع، يقال نسخت الشمس الظل أي ذهبت به وأبطلته، ونسخ الشيب الشباب، فَتَارَةً يُفْهَمُ منه الإزالة، وَتَارَةً يُفْهَمُ منه الإثبات، وَتَارَةً يُفْهَمُ منه الأمران، قال تعالى: [مَا نُنْسَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا]، [البقرة: 106]، قيل معناه: ما نزيل العمل بها أو نحذفها عن قلوب العباد، وقيل معناه: ما نوجده وننزله، من قولهم: "نسخت الكتاب"،¹⁰ وذكر الرزكشي أن النسخ يأتي بمعنى التبدل أو التحويل، (الزركشي، 1957، ص: 2/29)، ويشهد له قوله تعالى: [وَإِذَا بَدَلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ]، [النحل: 101]، والآية مشهورة في دلالتها على النسخ، وقد ورد فيها "بدلنا"؛ بمعنى نسخنا، والنسخ في معناه الاصطلاحي؛ الجامع المانع هو: "رفع حكم دليل شرعي أو لفظه -يعني أو رفع لفظه- بدليل شرعي، ولا يمكن هذا إلا بالكتاب والسنة"، (العثيمين، 2004، ص: 53).

قال الجويني -رحمه الله- في تعريفه نظاماً:

وَحَدُّهُ رَفْعُ الْخُطَابِ اللَّاحِقِ *** ثُبُوتُ حُكْمِ بِالْخُطَابِ السَّابِقِ

والنسخ لا يدخل إلا على الأحكام، فلا يدخل النسخ على الأخبار، (الشاطبي، 1997، ص: 3/345)، وهو مذهب جمهور أهل العلم، ولم ينكر النسخ إلا اليهود، وطوائف متأخرة ممن ينتسب إلى الإسلام وهؤلاء يَرُدُّ ادعاءهم؛ قوله تعالى: [مَا نُنسخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا]، [البقرة: 106]، وقوله تعالى: [وَإِذَا بَدَلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَنْزِلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ]، [النحل: 101]، فهاتان الآيتان صريحتان في وجود النسخ في كتاب الله، وقد أجمع السلف على ثبوته في الشريعة.

وهنا محل استشكل؛ فإذا كانت حقيقة النسخ محل إجماع بين المسلمين، وهو معلوم من دين الإسلام بالضرورة؛ وإذا كانت السنة هي الشارحة المبينة لمجمل الكتاب؛ فهل تنسخ السنة الصحيحة القرآن الكريم؟ وجوابه؛ إن الباحث في هذه المسألة؛ يجد العلماء قد اختلفوا فيها على قولين، وخُلاصتها ما يلي:

10 - ينظر: الأصفهاني، الراغب الحسين بن محمد، المفردات في غريب القرآن، مادة: نسخ، تحقيق: صفوان الداودي، الطبعة الأولى: 1412هـ - 1992هـ، دار القلم، دمشق، سوريا، ص: 801، وابن فارس، أبو الحسين أحمد، معجم مقاييس اللغة، مادة: نسخ، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الأولى: 1399هـ - 1979م، دار الفكر، بيروت، لبنان، 424/5، والسمين، أحمد بن يوسف، عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ: مادة: نسخ، تحقيق: عبد السلام التونجي، الطبعة الأولى: 1415هـ - 1995م، جمعية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ليبيا، 2614/4.



www.mecsaj.com/ar/

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)

العدد الواحد والخمسون (تموز) 2022

ISSN: 2617-9563

القول الأول: عدم جواز نسخ القرآن بالسنة، وبه قال الثوري والشافعي وأحمد -في رواية- وطائفة من أصحاب مالك، قال الشافعي: "وأبان الله لهم أنه إنما نسخ ما نسخ من الكتاب بالكتاب، وأن السنة لا ناسخة للكتاب وإنما هي تبع للكتاب"، (الشافعي، 1940، ص: 106)، قال الفضل: وَسَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ وَقِيلَ لَهُ: أُنْتَسَخَ السُّنَّةُ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ؟ قَالَ: "لَا يَنْسَخُ الْقُرْآنَ إِلَّا الْقُرْآنُ"، (ابن عبد البر، 1994، ص: 1195)، وبهذا القول قال ابن قدامة، (ابن قدامة، 1968، ص: 2/497)، وابن تيمية، (ابن تيمية، 1995، ص: 17/47، ص: 17/195).

القول الثاني: جواز نسخ القرآن بالسنة، وهو رأي أبي حنيفة، ومالك، وأكثر أصحابه، ورواية عن أحمد وهو قول الأكثرين كالمروزي (المروزي، 1988، ص: 110)، والغزالي، (الغزالي، 1993، ص: 100)، ورجحه الشنقيطي في أضواء البيان، (الشنقيطي، 1995، ص: 2/451)، ومجمل دليلهم؛ أن القرآن والسنة من عند الله، والناسخ حقيقة هو الله -عز وجل- على لسان رسوله ﷺ بوحى غير القرآن.

ولابن عثيمين كلام ثمين في هذا الباب، حيث قال: "السنة إذا صحت نسخت القرآن، لكن ليس لهذا مثال سليم، وأما قول النبي ﷺ: (لا وصية لوارث)؛¹¹ فهذا المثال خطأ؛ لأن الرسول عليه الصلاة والسلام قال: (إن الله أعطى كل ذي حق حقه)،¹² فبين في هذا الحديث الناسخ فقط، يعني كأنه يقول الآن الفرائض كفتكم الوصية، ثم لو تنزلنا تنزيلاً كاملاً فهذا الحديث لم ينسخ الآية، ولو فرضنا أن الرسول ﷺ قال لا وصية لوارث فقط فما نسخ الآية، لأن الآية في ذلك تقول: [كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْأَقْرَبِينَ وَالْأَقْرَبِينَ]، [البقرة: 180]، وهذا تخصيص وليس نسخاً؛ لأن الأقربين غير الوارثين الوصية باقية فيهم، فهو تخصيص، يعني لو تنزلنا تنزيلاً كاملاً مع هؤلاء فليس هذا بنسخ ولكنه تخصيص، والمهم أن هذا المثال لا يصح علي أي تقدير"، (العثيمين، 1995، ص: 129).

والذي يظهر أن الراجح في مسألة نسخ القرآن بالسنة؛ سواءً فلنا بجوازاها أو منعها؛ أن هذه المسألة لا وجود لها في الواقع، فلم يرد نص من السنة نسخ نصاً من القرآن، كما قال غير واحد من أهل العلم، (ابن تيمية، 1995، ص: 20/398)، ولذلك؛ فإن الذين قالوا بالجواز؛ لم يذكرُوا مثلاً صحيحاً سليماً يؤيد ما قالوه، وما ذكروه من الأمثلة -مع قلة- غير مسلم به، إذ هو من قبيل البيان أو التخصيص، لا من قبيل النسخ، أو هو

11 - صحيح، رواه الترمذي في السنن، باب: ما جاء لا وصية لوارث، أبواب الوصايا، تحقيق: أحمد شاكر، محمد فؤاد عبد الباقي، إبراهيم عطوة، الطبعة:

الثانية: 1395 هـ - 1975 م، مكتبة مصطفى الباني الحلبي، القاهرة، مصر، 4/433، رقم: 2120.

12 - المصدر نفسه.



www.mecsaj.com/ar/

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)

العدد الواحد والخمسون (تموز) 2022

ISSN: 2617-9563

مَنْسُوخُ آيَاتٍ أُخْرَى مِنَ الْقُرْآنِ يَعْضِدُهَا مَا اسْتَدَلُّوا بِهِ مِنَ السَّنَةِ، لِذَلِكَ يَقُولُ الزَّرْكَشِيُّ: "كُلُّ مَا فِي الْقُرْآنِ مِمَّا يُدَّعَى نَسْخُهُ بِالسَّنَةِ عِنْدَ مَنْ يَرَاهُ؛ فَهُوَ بَيَانٌ لِحُكْمِ الْقُرْآنِ"، (الزركشي، 1957، ص: 2/43)، وبهذا تكون هذه المسألة من اختلاف التنوع، فلا إنكار فيها على المخالف، ولكل حجتة، وسواء قلنا بنسخ السنة للقرآن أم لم نقل، فإن ذلك لا يغير في الأحكام شيئاً.

الخاتمة

وبعد هذه المباحث التي تناولت سرد أهم المؤلفات في تفسير القرآن الكريم بالسنة، وبينت الراجح في المقدار الذي فسره النبي ﷺ من كتاب الله تعالى، وأن نسخ القرآن بالسنة جائز، يمكن عرض أهم النتائج التي توصل إليها الباحث في النقاط الآتية:

1- إن تفسير القرآن بالسنة ماثوث في بطون الكتب المتنوعة، ولم يُعَنَّ بإفراد مصنفاتٍ مستقلة إلا في النذر القليل مما ذكرنا.

2- اختلف أهل العلم في الكم الذي فسره النبي ﷺ، فمن قائلٍ بتفسير النبي ﷺ للقرآن كاملاً، وقال آخرون: أنه ﷺ فسر نوعين من مجمل الكتاب؛ وهما: بيانه للمجمل، وإيضاحه للمشكل، وأما القول الثالث فيقول أصحابه: إن النبي ﷺ بين الكثير من معاني الكتاب، ولم يبينها كلها.

3- الراجح الذي يراه الباحث في الكم الذي فسره النبي ﷺ؛ أنه لم يفسر كل القرآن، بل بعضه فيما وافق الضرورة واحتاج الناس إلى تأويله، وبخاصة فيما يتعلق بالاعتقاد الذي هو الأصل الأول من أصول الإسلام وثوابته، وكذلك ما يتعلق بالعبادات والشعائر، فكله نقل إلينا بالتواتر من سنة الرسول ﷺ التي بينت وفصلت مجمل كتاب الله -تعالى-، وقد يفسر النبي ﷺ بعض الآيات القصصية للعبارة والعظة.

4- لعل من حكمة الله -تعالى- في عدم تفسير النبي ﷺ لكل القرآن آية بآية؛ فتح مجال الاجتهاد لأهل العلم، فالقرآن صالح لكل زمان إلى قيام الساعة، وأسرار معانيه وشموليته لجميع مناحي الحياة ماضية في كل وقت وحين.

5- القول بأن رسول الله ﷺ فسر جميع آي القرآن؛ لا يصح بحال، ولو فسر النبي ﷺ جميع آي القرآن آية بآية؛ لنقل إلينا تواتراً وأحاداً.



www.mecsaj.com/ar/

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)

العدد الواحد والخمسون (تموز) 2022

ISSN: 2617-9563

- 6- سواءً قيل بالجواز أو بالمنع في نسخ القرآن بالسنة؛ فإنّ هذه المسألة لا وجود لها في الواقع، فلم يرد نصٌّ من السنّة نسخاً من القرآن، كما قال غير واحدٍ من أهل العلم.
- 7- إن الذين قالوا بالجواز؛ لم يذكرُوا مثلاً صحيحاً سليماً يؤيد ما قالوه، وما ذكرُوهُ من الأمثلة -مع قلتها- غيرُ مسلّمٍ به، إذ هو من قبيل البيان أو التخصيص، لا من قبيل النسخ، أو هو منسوخٌ بآياتٍ أخرى من القرآن يعضدها ما استدلوا به من السنّة.

ويوصي الباحث بالآتي:

- 1- حث العلماء والباحثين على عمل ضخم يخدم السنة النبوية، وذلك يكون بجمع كل ما فسره النبي ﷺ بقوله أو فعله أو تقريره من القرآن الكريم من مصادر كتب السنة ومطانها.
- 2- إن أفراد مصنف جامع لمرويات السنة المفسرة للقرآن الكريم؛ -سواء كانت قولية أو فعلية أو تقريرية- عمل يحتاج لجهود متواصلة، وأيدٍ متكاثفة لأعوام عديدة، -ولن يتم إلا بذلك- حتى يخرج في حلة مرصية تثري المكتبات، وتنفع المجتمعات.
- 3- يقسم هذا العمل على مجموعة باحثين، ويكون دعمهم بخطة محكمة من نخبة أساتذة الجامعات، وكبار أهل العلم، وذلك لتجنب الخلل الذي يحدث عند التصنيف.



www.mecsaj.com/ar/

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)

العدد الواحد والخمسون (تموز) 2022

ISSN: 2617-9563

مصادر الدراسة ومراجعتها

* القرآن الكريم

- 1- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم الحراني. (1995م). مجموع الفتاوى. (عبد الرحمن قاسم، تحقيق). (ط1). المدينة النبوية: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.
- 2- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم الحراني. (2007م). مقدمة في أصول التفسير. (مساعد الطيار، تعليق). (ط2). الرياض: دار ابن الجوزي.
- 3- ابن فارس، أبو الحسين أحمد. (1979م). معجم مقاييس اللغة. (عبد السلام هارون، تحقيق). (ط1). بيروت: دار الفكر.
- 4- ابن قدامة، عبد الله بن أحمد. (1968م). المغنى. (د.ط.). القاهرة: مكتبة القاهرة.
- 5- ابن كثير، إسماعيل بن عمر الدمشقي. (1999م). تفسير القرآن العظيم. (سامي بن محمد سلامة، تحقيق). (ط2)، المدينة النبوية: دار طيبة.
- 6- الأصفهاني، الراغب الحسين بن محمد. (1992م). المفردات في غريب القرآن. (صفوان الداودي، تحقيق). (ط1). دمشق: دار القلم.
- 7- البخاري، محمد بن إسماعيل. (2001م). صحيح البخاري = الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه. (محمد زهير الناصر، تحقيق). (ط1). بيروت: دار طوق النجاة.
- 8- البستي، محمد بن حبان. (1976م). المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين. (محمود إبراهيم زايد، تحقيق). (ط1). حلب: دار الوعي.
- 9- البغدادي، الخطيب البغدادي. (2003م). الكفاية في علم الرواية. (إبراهيم آل ببح، تحقيق). (ط1). عين مليلة، الجزائر: دار الهدى.
- 10- البغوي، الحسين بن مسعود. (1983م). شرح السنة. (شعيب الأرنؤوط، محمد الشاويش، تحقيق). (ط2)، بيروت: المكتب الإسلامي.
- 11- الترمذي، محمد بن عيسى. (1975م). سنن الترمذي = الجامع الصحيح. (أحمد شاكر، محمد فؤاد عبد الباقي، إبراهيم عطوة، تحقيق). (ط2). القاهرة: مكتبة مصطفى البابي الحلبي.



www.mecs.j.com/ar/

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)

العدد الواحد والخمسون (تموز) 2022

ISSN: 2617-9563

- 12- الحاكم، الحاكم النيسابوري. (1990م). المستدرك على الصحيحين. (مصطفى عطا، تحقيق). (ط1). بيروت: دار الكتب العلمية.
- 13- الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد. (1993م). سير أعلام النبلاء. (مجموعة محققين، تحقيق). (ط9). بيروت: مؤسسة الرسالة.
- 14- الذهبي، محمد بن حسين. (2000م). التفسير والمفسرون. (ط7). القاهرة: مكتبة وهبة.
- 15- الزركشي، بدر الدين محمد. (1957م). البرهان في علوم القرآن، (محمد أبو الفضل إبراهيم، تحقيق). (ط1). القاهرة: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي.
- 16- السمين، أحمد بن يوسف. (1995م). عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ. (عبد السلام التونجي، تحقيق). (ط1). طرابلس الغرب: جمعية الدعوة الإسلامية.
- 17- الشاطبي، إبراهيم بن موسى. (1997م). الموافقات. (مشهور آل سلمان، تحقيق). (ط1). الخُبر: دار ابن عفان.
- 18- الشافعي، محمد بن إدريس. (1940م). الرسالة. (أحمد شاكر، تحقيق). (ط1). القاهرة: مكتبة الحلبي.
- 19- الشنقيطي، محمد الأمين. (1995م). أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن. (ط1). بيروت: دار الفكر.
- 20- الشوكاني، محمد بن علي. (1994م). فتح القدير. (ط1). بيروت: دار ابن كثير، ودمشق: دار الكلم الطيب.
- 21- الشيباني، أحمد بن حنبل. (1995م). المسند. (أحمد شاكر، تحقيق). (ط1). القاهرة: دار الحديث، و(2001م). (شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، تحقيق). (ط1). بيروت: مؤسسة الرسالة.
- 22- الطبري، محمد بن جرير، (2000م). جامع البيان في تأويل القرآن. (أحمد شاكر، تحقيق). (ط1). بيروت: مؤسسة الرسالة.
- 23- العثيمين، محمد بن صالح. (1995م). شرح مقدمة التفسير لشيخ الإسلام ابن تيمية. (عبد الله الطيار، إعداد). (ط1). الرياض: دار الوطن.
- 24- العثيمين، محمد بن صالح. (2004م). شرح نظم الورقات في أصول الفقه. (ط1). الدمام: دار ابن الجوزي.
- 25- العسقلاني، أحمد بن حجر. (1971م). لسان الميزان. (مجموعة باحثين، تحقيق). (ط2). بيروت: مؤسسة الأعلمي.



www.mecs.com/ar/

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)

العدد الواحد والخمسون (تموز) 2022

ISSN: 2617-9563

- 26- الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد، (1993م). المستصفى. (محمد عبد الشافي، تحقيق). (ط1). بيروت: دار الكتب العلمية.
- 27- المرؤزي، محمد بن نصر. (1988م) السنة. (سالم أحمد السلفي، تحقيق). (ط1). بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية.
- 28- مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري. (د.ت). صحيح مسلم = المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ. (محمد فؤاد عبد الباقي، تحقيق). بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- 29- ابن عبد البر، يوسف بن عبد البر النمري. (1994م). جامع بيان العلم وفضله. (ط1). الدمام: دار ابن الجوزي.